

وحكمة النظر والتأمل في معرفة المعنى المراد منه كما في قوله تعالى  
 ( فعدتهن ثلاثة قروء ) فإن النظر أدانا إلى ان المراد منه الحيض بدليل  
 لفظ ثلاثة و بظاهر ذكر لفظ الحيض في الخلف وهو اليأس في  
 قوله تعالى ( واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن  
 ثلاثة أشهر ) ومن أمثلته قوله تعالى ( الذي أحلنا دار المقامة من  
 فضله ) وقوله تعالى ( أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم )  
 فالاول من الحلول بدليل ( دار المقامة ) والثاني من الحل بدليل  
 الرفث . فلو انسد طريق الترجيح عد مجالا لا يعرف معناه إلا ببيان  
 من المجمل كما سيأتي في الكلام عليه

### ﴿ الجمع المنكر ﴾

الجمع المنكر هو ما وضع وضعا واحداً لكثير غير محصور  
 بلا شمول . وحكمه تناول الثلاثة أو أكثر سواء كان جمع قلة أو كثرة  
 فلو حلف أنه يشتري عبداً لا يبر بشراء واحد أو اثنين بل بشراء  
 ثلاثة أو أكثر

### ﴿ الظاهر ﴾

هو ما انكشف المراد منه بمجرد الصيغة كقوله تعالى « واحل  
 الله البيع وحرم الربا » فإنه ظاهر في حل البيع وحرمة الربا وكقوله

لصلاحيه اللفظ لكل واحد منها وضعا وعليه فللمشترك عندهم عموم آخر  
 وهو شمول اللفظ لما هو مختلف في الحقيقة وهذا غير عموم العام هـ

تعالى «الزاني والزانية فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة - والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما»

وحكمه افادة القطع الا اذا أيد غير الظاهر دليل فانه يكون ظنياً  
مثاله قوله تعالى « وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من  
الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً » فان  
الظاهر يقتضى وجوب الوضوء من ملامسة النساء ولكن أيد خلاف  
هذا الظاهر دليل آخر وهو ان النبي كان يلامس نساءه ويصلي بدون  
ان يتوضأ لذلك فلا تكون افادة معناه قطعية ولذلك قال فقهاؤنا ان  
الملامسة المباشرة الفاحشة كما في بعض الاستعمالات اللغوية

### ﴿ النص ﴾

هو ما ازداد المراد منه وضوحاً عن الظاهر بسياق الكلام  
كقوله تعالى «فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع»  
فانه سيق لبيان ما يحل من عدد الزوجات لا لمجرد حل الزواج لانه  
معلوم من آية « وأحل لكم ما وراء ذلكم » وكقوله « وأحل الله البيع  
وحرم الربا » فانه نص في التفرقة بينهما لأنه بصدد الرد على القائلين  
« انما البيع مثل الربا » وكقوله عليه السلام « استنزهوا عن البول  
فان عامة عذاب أهل القبر منه » فانه نص سيق لبيان نجاسته

وحكمه كالظاهر وكل منهما يحتمل التأويل والتخصيص والنسخ  
(والتأويل صرف الكلام عن ظاهره الى معنى محتمل موافق

للكتاب والسنة كتفسير الملامسة بالمباشرة) - وقد يطلق النص على الكتاب والسنة وعلى مطلق اللفظ الواضح المعنى

### ﴿ المفسر ﴾

هو ما ازداد وضوحاً عن النص ببيان التفسير أو التقرير  
فالأول نحو قوله صلى الله عليه وسلم « المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة » فإنه مفسر لحديث « تتوضأ لكل صلاة » لأنه يحتمل لوقت كل صلاة أو لكل صلاة ولو في وقت واحد وكذا قوله تعالى « وأشهدوا ذوي عدل منكم » فإنه مفسر لقوله « وأشهدوا شهيدين من رجالكم »

والثاني نحو قوله تعالى « فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس » فإن التوكيد سيق لبيان أن عامتهم سجدوا إذ الملائكة عام يحتمل التخصيص فأزال هذا الاحتمال بالتوكيد الذي هو بيان التقرير والاستثناء الذي بعده منقطع فلا يفيد التخصيص وحكمه القطع وهو يحتمل النسخ دون التأويل والتخصيص

### ﴿ المحكم ﴾

هو ما ازداد قوة عن المفسر لعدم احتمال نسخ معناه وإن جاز نسخ لفظه فقط نحو « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة » ومثال الذي لم ينسخ لفظه ولا معناه حديث « الجهاد ماض إلى يوم القيامة » وهو إما محكم لذاته كالأخبار المتعلقة بذات الله تعالى نحو « إن الله بكل شيء

علم « وما كان فيه ما يدل على التأييد كقوله تعالى « ولا تنكحوا  
أزواجه من بعده أبدا » وحديث « الجهاد » المتقدم . واما محكم غيره ان  
عدم النسخ لا نقطاع الوحي



اذا تعارضت هذه الاشياء الاربعة في الاستدلال بها يقدم كل  
واحد منها على ما قبله . مثال تقديم النص على الظاهر قوله تعالى  
« فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » فانه نص  
في بيان العدد وهو مقدم على قوله تعالى « وأحل لكم ما وراء ذلكم »  
المبيح مجاوزة عدد الزوجات اربعا الذي هو من قبيل الظاهر ومثله قوله  
صلى الله عليه وسلم « استترهوا عن البول فان عامة عذاب أهل القبر  
منه » فانه نص سيق لبيان نجاسته وهو مقدم على الظاهر وهو قوله  
عليه السلام للمرنيين « اشربوا من ابوالها وألبانها » أي الابل

ومثال تقديم المفسر على النص حديث ( المستحاضة تتوضأ  
لوقت كل صلاة ) فانه مفسر مقدم على النص الذي هو حديث  
( المستحاضة تتوضأ لكل صلاة ) - ومثال تقديم المحكم على المفسر  
قوله تعالى ( والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم  
ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ) فانه محكم في عدم قبول شهادة  
الراهن وان تابوا بعد ذلك واتقوا وهو مقدم على قوله تعالى ( وأشهدوا ذوي  
عدل منكم ) فانه مفسر لآية ( واستشهدوا شهيدين من رجالكم )  
وهذا المفسر يقتضى قبول شهادة من قذف المحصنات ان تاب واتفق

### ﴿ الحفي ﴾

هو ضد الظاهر وهو ما خفي المراد منه لالصيغته بل لعارض آخر ولا يعرف المراد منه الا بالطلب كالسارق في قوله تعالى ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) فان لفظ السارق ظاهر في معنى السرقة التي هي أخذ مال محترم شرعاً لأجنبي خفية من حرز مثله في حال نوم او غيبة وهو خفي في معنى الطرار - لانه أخذ مال اليقظان في غفلته - وفي معنى النباش أيضاً - وهو أخذ كفن الميت لاختصاصهما باللفظين المتقدمين

وحكمه النظر الى المعنى الذي خفي فيه اللفظ نظراً لاختصاصه بلفظ آخر غير لفظ الحفي - فان كان الحفاء لزيادة في ذلك المعنى عن المعنى الظاهر فيه لفظ الحفي شمله اللفظ وجرى عليه حكمه بالاولى - وان كان لنقص فلا -

وعلى هذا فتقطع يد الطرار كالسارق لزيادته عنه دون النباش لنقصه عنه بعدم الحفظ في الموتى وهوشبهة يدرأ بها الحد فلو كان قبر في بيت مقفل وسرق منه مال لانتقطع يد السارق لان وجود القبر في البيت اخل بصفة الحرزية

### ﴿ المشكل ﴾

المشكل ضد النص وأكثر خفاء من الحفي ولا يدرك المراد منه بمجرد الطلب بل بالتأمل

(١) سمي مشكلاً لدخوله في أشكالهاى اشباهه

وخفاوة اما لدقة في المعنى كما في قوله تعالى ( وان كنتم جنبا فاطهروا ) لانه مشكل بالنسبة للفم اذ المأمور به طهارة ظاهر الجسد وقد عد من ظاهره تارة فلو دخل فيه شيء ونبتد قبل ازدراده لا يوجب الفطر ومن باطنه تارة أخرى حتى لو بلع الصائم ريقه لا يفطر فاشكل الامر بالتطهير بالنسبة له

وبالطلب والتأمل رأينا ان صيغة « اطهروا » فيها مبالغة بخلاف ما ذكر في آية الوضوء وهي ( فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق<sup>١</sup> ) ولذا حكمنا بوجوب غسله عند الطهر من الجنابة دون الوضوء لتكرار الثاني دون الاول فلا مشتقة فيه

ومثاله أيضاً قوله تعالى ( نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم ) فان « أنى » لها معان منها أنها بمعنى أين ، وكيف ، ومتى ، والمراد معنى متى ، او كيف لا معنى أين بدليل الحرث الذي هو محل البذر وقد عد هذا مشكلاً لقيام القرينة على المعنى المراد منه بخلاف المشترك الذي في الجمل فان المراد به ما ليس فيه قرينة على المقصود وعلى هذا فالشترك تارة يكون مشكلاً وأخرى مجملاً نظراً للحالين

واما لمجاز بديع نحو قوله تعالى ( قوارير قوارير من فضة ) فان القوارير من الزجاج وكونها من فضة مشكل وبنا لتأمل ظهر لنا ان

(١) لم تساعدنا الأدلة على جعلها للمبالغة في التطهير بالدلك كما هو

وصفها بالصفيتين الممدوحتين في الزجاج والفضة وهما الصفاء والشفافية -  
وترك المذمومتين مجاز بديع

### ﴿ المجمل ﴾

هو ضد المفسر ولا يدرك الا ببيان يرجى من المجمل وخفاؤه اما لارادة  
غير المعنى اللغوي كالصلاة لان المراد منها معناها الشرعي وكذا غيرها  
من الامور الشرعية كالزكاة والربا . واما لتعدد المعنى والمراد واحد  
كالمشترك الذي لم تقم قرينة على أحد معانيه

وحكمه بعد اعتقاد أحقيته التوقف على بيان المجمل فان كان هذا  
البيان مفيدا للقطع سمي تفسيرا كتيبينه عليه السلام المراد من الصلاة  
بفعاله اياها فانه قال « صلوا كما رأيتموني اصلي » والمراد من الزكاة بقوله  
« هاتوا ربع عشر أموالكم » وان كان مفيدا للظن سمي تأويلا كتيبينه  
في حديث المغيرة مقدار المسوح من الرأس في الآية لذكره فيها مجازا  
لانه لا يفيد الاستيعاب . والعمل بالاقل كشعرة واحدة فيه حرج والزيادة  
مقدارها غير معلوم فتحقق فيه الاجمال فينبه الحديث المذكور وهو ان النبي  
صلى الله عليه وسلم مسح ناصيته في وضوئه فعلمنا ان الذي يجب مسحه  
من الرأس مقدار الناصية وهو الربع تقريبا

وان لم يفد البيان القطع ولا الظن فحكمه الطلب والتأمل كما في  
قوله تعالى ( وأحل الله البيع وحرم الربا ) فان « ال » مفيدة للاستغراق  
حيث لا عهد . وهذا يقتضى ان كل زيادة في البيع محرمة وهو غير

مراد بالاجماع بل المراد بعض الزيادة وهو غير معلوم فتحقق الاجمال  
ولما بينه النبي صلى الله عليه وسلم بالأشياء الستة المذكورة في  
حديث (الحنطة بالحنطة مثلا ويمثل والفضل ربا والشعير بالشعير مثلا ويمثل  
والفضل ربا والفضة بالفضة مثلا ويمثل بدا بيد والفضل ربا) بقي مشكلا فيما  
عداه ولما استخرج سبب التحريم وهو اتحاد الجنس والقدر  
صار مؤولا

### ﴿ فائدة ﴾

كل ما يتعلق بالاعمال فهو مجمل لا يتركه الشارع بدون بيان  
لتوقف العمل على ذلك كقوله تعالى (واقبموا الصلاة) وما لا يتعلق  
بها كقوله تعالى (وبقي وجه ربك ذو الجلال) متشابه

### ﴿ المتشابه ﴾

هو ما انقطع رجاء معرفة المراد منه الى يوم القيامة ويعرف في  
الآخرة لأنه للابتلاء ولا ابتلاء فيها وهذا بالنسبة اليها أما بالنسبة  
لنبي صلى الله عليه وسلم فهو معلوم  
وحكمه اعتقاد أحقيته - وهو قسمان متشابه اللفظ وهو ما لا يفهم  
منه شيء - كلمة طمات التي في أوائل السور نحو: المص، المر، ومتشابه  
المفهوم وهو ما استحال ارادة معناه الحقيقي كقوله تعالى (الرحمن  
على العرش استوى - يد الله فوق أيديهم) والساف لا يؤولونه والخلف  
يؤولونه بمعنى جائز مناسب له كتأويلهم الاستواء بالاستيلاء والملك

وتأويلهم اليد بالقدرة وهذا القسم لا دخل له في استنتاج الأحكام  
الفقهية وإنما ذكر تيمها للاقسام

### ﴿ الحقيقة والمجاز ﴾

الحقيقة هي اللفظ الذي لا تعتمد في تفهيم مرادك منه على العلاقة  
والقرينة والمجاز بخلافها

وحكمها ارادة ما وضعت له لعدم احتياجها الى القرينة ولو كان  
انجاز متعارفا. فإذا حلف لا يأكل من هذه الخنطة ولا يشرب من  
هذا النهر مثلا فلا يحث الا بأكلها حبا والكرع من النهر خلافاً  
للساحبين فإنه يحث عندهما بأكله خبزاً والشرب من الأواني  
المملوءة منه . ولا يصار الى المجاز الا في مواضع الأول: اذا تعذرت  
الحقيقة كأن يحلف أن لا يأكل من هذه النخلة فإنه يكون مجازاً  
عن ثمرها

الثاني اذا هجرت عادة كما اذا حلف أن لا يضع قدمه في هذه  
الدار فإنه يكون مجازاً عن عدم الدخول فيها فلو دخل محمولاً حث  
وكذلك الصوم والصلاة والحج لا تقع الا على المراد بها شرعاً  
الثالث اذا هجرت شرعاً كالتوكيل في الخصومة فإنه مجاز  
عن المجاورة مطلقاً ولو بالاعتراف بحق الخصم اذا الخصومة مهجورة  
في الشرع لقوله تعالى ( ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم )

الرابع سياق النظم (١) نحو بيع عقارى ان كنت رجلاً فان

(١) المراد منه الكلام

الغرض منه التو ببيخ بدليل قوله: ان كنت رجلا  
الخامس دلالة معني يرجع الى المتكلم كما في يمين الفور وذلك  
كما اذا قامت امرأة لتخرج فقال لها زوجها ان خرجت فانت طالق  
فجلست ثم خرجت فلا تطلق

السادس دلالة محل الكلام (١) كقوله عليه الصلاة والسلام  
( انما الأعمال بالنيات ) و( رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ) فانه مجاز  
عن الحكم أي انما ثواب الأعمال بالنيات واذا تعذرت ارادة الحقيقة  
والمجاز من الكلام ألغى كما اذا قال لزوجته انت ابنتي وهي معروفة  
النسب شرعاً فليس حقيقة لتكذيب الشرع له ان كانت صغيرة والشرع  
مع العقل ان كانت كبيرة لا تولد مثله ولا مجازاً عن الطلاق (٢) لان  
المجاز الثابت لهذا اللفظ يقتضى بطلان الزواج السابق وليس في وسعه  
ولذا كان الكلام ملغى ولا تصح ارادة الحقيقة والمجاز معاً في لفظ  
واحد فلو أوصى لمواليه بماله لا يتناولهم ومواليهم ولا يلحق بالخير غيره  
من المسكرات حتى يحد شاربه بالقبيل منه اذ هو حقيقة في المتخمر من

(١) المراد بمحل الكلام أن يكون صادراً من معصوم وحمله على

حقيقته الظاهرة يقتضى الكذب

(٢) المراد من المجاز عند الاصوليين والفقهاء مجاز مخصوص غير

الذي عند البيانين فمثلا استعمال الملزوم في اللازم يكون في لازمه المخصوص  
لا فيما هو اعم منه اعتباراً بأن ذلك الاعم لازم للاخص ولازم اللازم  
لازم فالبنيت يلزمها تحريم مخصوص عندهم لا مطلق التحريم

العنب إذا اشتدَّ وغلى وقذف بالزبد ومجاز في غيره للمخامرة ولا  
تتناول الحقيقة ما زاد أو نقص فلا تشمل الفاكهة العنب والتمر  
لزيادتهما التغذي عن التفكه ولا يشمل المملوك المكاتب لنقص  
المملك فيه

### ﴿ الصريح ﴾

الصريح هو ما ظهر المراد منه ظهورا بينما بحسب العرف من جهة  
الاستعمال سواء كان حقيقة نحو أنت حر وبعثك كذا أو أجزتك أو  
وهبتك أو كان مجازا نحو لا آكل من هذه الخنطة فإنه صريح في  
الخيز المتخذ منها. وحكمه ثبوت موجبه قضاء بلا توقف على نية. مثلا  
لو قال أزوجته أنت طالق فعلى القاضي أن يحكم بالطلاق وإن لم ينو  
لأنه صريح في معناه والصراحة تقوم مقام النية

### ﴿ الكناية ﴾

الكناية ضد الصريح وهي ما خفي المراد منها استعمالا فلا يفهم  
إلا بقرينة. وحكمها وجوب العمل بها بالنية أو دلالة الحال كذا كرهة  
الطلاق نحو قوله أنت بائن أو حرام أو اعتدى أو استبرئى رحمك  
ولا يثبت بها ما يدراً بالشبهة فلا يحد من قال لا آخر لست بزانية  
ولا سكير

### ﴿ الدال بمبارته ﴾

ويسمى عبارة النص وهو ما يدل على معنى ظاهر سيق له الكلام

فهو من جهة ظهور المعنى منه يسمى نصا ومن جهة ان الدلالة آتية من  
النظم يسمى دالا بعبارة ومن هذا يعلم ان الأقسام المذكورة  
ليست متباينة الا اذا كانت مندرجة تحت مقسم واحد . مثلا الخاص  
والعام والجمع والمنكر والمشترك كلها أقسام للفظ من جهة وضعه  
فهي متباينة . واللفظ من جهة ظهور معناه وخفائه ينقسم الى ثمانية  
أقسام فهذه الأقسام الثمانية تكون متباينة ( على رأى وإلا فالنص  
اخص من المفسر وأعم من الظاهر ) وليست متباينة بالنسبة للأقسام  
الأربعة السابقة وعلى هذا القياس

ودلالته اما ان تكون مطابقة أو تضمينية أو التزامية . مثال المطابقة  
قوله تعالى ( وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ) فإنه سيق  
ليبان ما يلزم به المولود له بالنسبة للزوجة المرضعة من النفقة والكسوة  
وقد دل على ذلك دلالة مطابقة . ومثله ما اذا قالت له زوجته أنت  
تزوجت على " امرأة فطلقها فقال هي طالق . أو تضمينية كما اذا قالت  
له زوجته أنت تزوجت على " امرأة فطلقها فقال كل امرأة تزوجتها  
فهي طالق فإنه يدل على طلاق تلك المرأة المتزوجة دلالة تضمينية  
والسياق كان لطلاقها . أو التزامية كما في قوله تعالى ( وأحل الله البيع  
وحرم الربا ) فإنه سيق ليبان الرد عليهم في دعواهم الماثلة بين البيع  
والربا وقد دل بعبارة على التفرقة بينهما وهي لازمة للمعنى المطابق  
الذي هو حل البيع وحرمة الربا

### ﴿ الدال بإشارته ﴾

هو ما دل على معنى ثبت بنظم الكلام لغة ولم يسق له ودلالته عليه اما أن تكون مطابقة أو تضمنية أو التزامية فالاولى نحو قوله تعالى ( وأحل الله البيع وحرم الربا ) فإنه دل على حل البيع وحرمة الربا وهو معنى وضعى لم يسق له الكلام بل سيق للفرقة بينهما لأنه يصدد الرد على القائلين انما البيع مثل الربا وهي غير المعنى الوضعى لأنها لازمة له

الثانية نحو قوله لزوجه التي تزوج بها كل امرأة تزوجتها فهي طالق جواباً لقولها أنت تزوجت على امرأة فطلقها فدلالته على طلاق السائلة دلالة تضمنية لأنه دال بالمطابقة على تطبيق كل من تزوج بها ومسوق للدلالة على طلاق غير السائلة

والثالثة نحو قوله تعالى (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) فإنه سيق لبيان وجوب النفقة والكسوة للرضعة على أب الولد وتدل اللام على أنه منسوب للوالد ويلزم ذلك أن يكون نسبه نسب أبيه فان كان الأب قرشياً كان الابن كذلك فدلالة اللام على هذا المعنى دلالة التزامية لأنه لازم للمعنى الموضوع له كما تقدم وهي اشارة لأن الكلام لم يسق لذلك بل لوجوب النفقة والكسوة كما تقدم بيانه

### ﴿ الدال بالنص ﴾

هو ما دل على معنى خارج بواسطة معنى النص ويسمى أيضاً (فحوى الخطاب ومفهوم الموافقة) لأنه أفاد لغير المذكور حكماً موافقاً

للمذكور) ويسمى الدال بالمناط (أى بواسطة العلة) وتنبيه الخطاب أيضا نحو قوله تعالى ( ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما ) فان من يعرف اللغة يفهم من هذه الآية أن النهي عن لفظ أف لما فيها من الأذى فيفهم منه ان الضرب والشتم وغيرهما من أنواع الأضرار منهي عنها لما فيها من الأذى وان لم يكن عالما بالقياس وشروطه المبينة في علم الاصول (١)

وقالت الشافعية ان الدال بنصه قياس جلي وردت عليهم الحنفية

بردد . .

الأول ان المقيس عليه في القياس اما ان يكون أولى بالحكم من المقيس كحرمة شرب النبيذ قياسا على الخمر او مساويا له كبطلان صوم المرأة وإيجاب القضاء والكفارة عليها اذا واقعها زوجها فان ذلك مأخوذ بطريق دلالة النص من قول النبي عليه السلام للاعرابي ( صم ستين يوما ) جوابا لقواء قد واقعت زوجتي في شهر رمضان وهنا ليس كذلك فان المقيس على رأيهم وهو الضرب والشتم أولى بالحكم من المقيس عليه وهو معنى لفظ أف

الثاني ان المقيس عليه لا يكون جزءا من المقيس وهنا قد يكون جزءا كما اذا حاف أن لا يعطى فلانا حبة قمح فان هذه عبارة نص

(١) ولذلك كان قطعيا تثبت به الحدود لانها لا تثبت بما للرأى فيه

مدخل لعدم اهتدائه الى مقدار اضرار الجرائم وما يصلح زاجرا عنها من انواع الحدود ومقدارها

تفيد ان لا يعطيه أردبا ومعلوم أن الحبة جزء من الأردب وذلك لا يتأتى في القياس كما قلناه

الثالث أن حكم غير المنطوق يعرفه العارف باللغة بدون أن يعرف العلة والقياس وشروطها وهذا بخلاف القياس - وللشافعية ان يردوا ذلك بأن ما تقدم خاص بغير القياس الجلي أما هو فيفيد الحكم بدون معرفة القياس والعلة وحكم القيس فيه يكون أوضح من الحكم في المقيس عليه

### ﴿ الدال باقتضاء ﴾

هو ما دل على معنى لازم متقدم على معنى الكلام تقتضيه صحة العبارة شرعاً نحو اعتق عبدك عني بكذا فإن صحة هذا الكلام تقتضى أن يكون العبد مملوكاً له فيكون دالاً باقتضائه على توكيله في أن يشري له عبده وأذاً فيتولى طرفي القبول والايجاب وبعد ذلك يعتقه عنه اما اذا اقتضى المعنى صحة الكلام عقلاً كما في قوله تعالى ( واسأل القرية ) أى أهلها وقوله عليه السلام ( رفع عن أمي الخطأ والنسيان ) أى حكمهما فإنه لا يكون دالاً باقتضائه وكل من الدال بنصه والدال باقتضائه يوجب حكماً قطعياً

### ﴿ تنعيم ﴾

اذا تعارضت هذه الأنواع يقدم كل واحد منها على ما بعده مثال ذلك في الدال بعبارة والدال بإشارته قوله عليه السلام لما سئل

عن سبب نقصان دين النساء (تعمد احداهن في قعر بيتها شطر  
دهرها اى نصف عمرها لا تصوم ولا تصلى) فان هذا الكلام سبق لبيان  
نقصان دينهن وفيه اشارة الى أن أكثر الحيض خمسة عشر يوماً كما  
قال الشافعى لان اقل الطهر خمسة عشر يوماً وهو معارض لما روى (١) عنه  
عليه السلام من ان ( اقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة ) وهو  
مسوق لذلك فدلالته عليه من قبيل العبارة وهي مرجحة عن الاشارة  
ومثاله في الدال باشارته والدال بنصه قوله تعالى ( ومن يقتل  
مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله ) فانه يدل  
بنصه على أن القاتل عمداً يجب عليه بالأولى اعتاق رقبة مؤمنة وهو  
معارض بقوله تعالى ( ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً  
فيها وغضب الله عليه ) الآية، لانه يفيد باشارته عدم وجوب العتق  
على القاتل عمداً اذ الجزاء اسم للكامل التام فلا حاجة لعقوبة أخرى  
فرجحت الاشارة على النص خلافاً للشافعى القائل بوجوب العتق عليه  
(٢) دلالة الدال بعبارة واشارته واقتضائه دلالة بالمنطوق لان كلا  
منها دلالة اللفظ في محل النطق وما عداها دلالة بالمفهوم فدلالة قوله  
تعالى ( ولا تقل لها أف ) على النهى عن معنى لفظة أف دلالة بالمنطوق  
وعلى النهى عن الضرب والشم دلالة بالمفهوم  
وهي قسمان الأول اثبات حكم المنطوق به لغيره لكونه أولى

(١) الراوى ابو امامة الباهلى (٢) لم نذكر مثالا للمعارضة بين  
الدال بنصه والدال باقتضائه لعدم العثور على ذلك فى الشريعة المطهرة

به منه بالحكم أو مساوياً له فيه وهذا ما سميناه بدلالة النص أو نحوى الخطاب  
والثانى اثبات تقيض حكم المنطوق به الى المسكوت عنه ويسمى  
مفهوم المخالفة ودليل الخطاب وليس بدليل عند الحنفية (نحو ان رأيت  
الهلل فصم فإنه يفيد على رأى من قال به عدم الامر بالصيام لمن لم  
يره) خلافاً للشافعية (فأنهم جعلوه دليلاً بشرط ١) لكنه حجة في  
عبارات الكتب والمواد القانونية فقول ابن عابدين مثلاً ليس على المرأة  
ان تنقض ضفائرها عند الغسل يؤخذ منه ان على الرجل ان ينقضها عنده

(١) منها ان لا يخرج المنطوق به مخرج المادة نحو: وربائبكم اللاتي  
في حجوركم من نسائكم فان الربيبة يحرم على زوج أمها تزوجها مطلقاً  
فتقييد الربيبة بالفظ في حجوركم ذكر نظراً للمادة. وأن لا يكون تخصيصه  
بالذكر لكونه مسؤولاً عنه أو لكون المخاطب يجمله نحو في الابل السائمة  
الزكاة اذا كان السؤال عن حكم الابل السائمة من حيث الزكاة أو هي  
التي يجهل المخاطب حكمها الى غير ذلك من الاشياء التي تقضى بعدم  
أولوية ذكره دون غيره الا بسبب اختصاصه بذلك الحكم وعلى هذا  
فلا يرد على القائل به شيء ومن مفهوم المخالفة مفهوم اللقب سواء  
كان عاماً أو اسم جنس نحو على موجود وقوله عايه السلام ( الماء  
«اي الغسل» من الماء ) ومفهوم الصفة ( والمراد بها ما يشمل الحال )  
نحو في الابل السائمة الزكاة ومفهوم الشرط والغاية ومفهوم الحصر  
والعدد الى غير ذلك مما هو مذکور في المطولات وعند الحنفية غير  
المنطوق به مسكوت عنه وثبوت الحكم المذكور او ضده له ينلم من  
دليل آخر

## ❦ باب البيان ❦

هو اظهار المراد من كلام سابق ويكون في غير المحكم والمتشابه وهو خمسة أنواع

الاول بيان التقرير وهو اتباع الكلام بما يقطع احتمال المجاز كقوله تعالى « ولا طائر يطير بجناحيه » فان الطائر يحتمل ان يستعمل في غير حقيقته لان الطيران يستعمل للسرعة يقال طار البريد بهيمته فذكر جناحيه دفعاً لذلك الاحتمال - او احتمال الخصوص كقوله تعالى ( فسجد الملائكة كلهم اجمعون ) فكلمهم رفع احتمال ارادة الخصوص الثاني بيان التفسير وهو ايضاح ما فيه خفاء ويكون في المشترك والمجمل والمشكل والخفي وأمثالها تقدمت في مواضعها وهذان النوعان من البيان يجوز تأخيرهما لوقت الحاجة لقوله تعالى ( فاذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم ان علينا بيانه ) فان « ثم » تفيد التراخي

الثالث بيان التغيير وهو تعقيب الكلام بما يغير موجب صدره كقولك : بعث لك هذا الشيء ان كنت تدفع ثمنه فورا فصدر الكلام يقتضى ايجاب البيع مطلقاً وذكّر الشرط عقبه غير ذلك الحكم فتوقف صدر الكلام على آخره ولذا اعتبر المجموع كلاماً واحداً - ويكون بالصفة والحال وبدل البعض والغاية والشرط والاستثناء وتقدمت أمثالها وشرط الاستثناء أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه أو مشابهاً له نحو له على عشرة دنانير الا درهماً والاستثناء المستغرق

باطل سواء كان بلفظ المستثنى منه نحو عبيدي أحرار الا عبيدي أو  
 بما يساويه مفهومهما نحو مما ليكي أحرار الا عبيدي  
 اما اذا كان بما يغايره لفظاً ومفهوماً فانه لا يكون باطلا ولو اتحد  
 في الخارج نحو عبيدي أحرار الا هؤلاء وليس له عبيد سواهم  
 والاستثناء بعد جمل متعاقبة يكون من الاخير كقولك أطمم الفقراء  
 وأكرم العلماء الاعلى فان علياً يكون مستثنى من العلماء لا من الفقراء  
 وهذا النوع من الاستثناء يدعى استثناء تحصيل وشم نوع آخر يسمى  
 استثناء تعطيل وهو ذكر مشيئة من لا تظهر مشيئته سواء تقدم او  
 تأخر نحو أفعل كذا ان شاء الله . وحكمه إلغاء ما اتصل به وشرط  
 الاعتداد بالاستثناء ان يصل فيبطل اذا فصل عن المستثنى منه لغير ضرورة  
 و بيان التغيير لا يجوز تأخيره لقوله عليه السلام «من حلف على يمين  
 فرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن يمينه ثم ليأت بالذي هو خير» فقد  
 عين التكفير لتخليص الخالف فلو جاز تراخي بيان التغيير لما أوجب  
 التكفير فقط لجواز ان يقول متراخياً ان شاء الله فيبطل يمينه ولا تجب  
 الكفارة عليه بل يخير بينهما وبين الاستثناء

الرابع بيان الضرورة أي البيان الحاصل لاجلها وهو نوع توضيح  
 بما لم يوضع للتوضيح وهو اما في حكم المنطوق للزومه للمبين عرفاً كقوله  
 تعالى ( وورثه أبواه فلا مة الثلث ) فان بيان نصيب احد الشريكين  
 بيان لنصيب الآخر بالضرورة . ومنه ما يعلم بالسكوت كسكوت صاحب  
 الشرع عن تغيير ما يعانیه من الاحكام فان ذلك يدل على مشروعيته

اذ الشارع لا يسكت عن تغيير الباطل لقول النبي عليه السلام ( الساكات  
عن الحق شيطان أخرس)

ومنه السكوت في معرض الحاجة كسكوت البكر البالغة عند  
الزواج فإنه بيان لأجازته، وسكوت الناكل عن اليمين فإنه بيان لثبوت  
الحق عليه وسكوت الشفيع عن طلب الشفاعة بعد علمه بالبيع فإنه  
دليل على عدم طلبه الاخذ بها، وسكوت السيد عن منع عبده من التجارة  
بعد علمه بها فإنه يدل على اذنه فيها

ويشترط في دلالة السكوت جواز القدرة على الانكار وكون  
الفاعل مسلماً (١) لأنه لو كان غير مسلم لا يدل على الرضا فسكوت الشارع  
عليه السلام على مضي اليهودي الى معبده لا يدل على شروعيته لأن  
انكاره ذلك معلوم

الخامس بيان التبديل أى النسخ وقيل الشرع فيه أذكر  
التمهيد الآتى

إذا نظرنا في تاريخ الأمم واحوالها وجدنا ان من القوانين  
والشرائع ما توافق مراعاته في أمة معينة لحفظ نفوس أبنائها وأموالهم  
وأنهوض بهم الى درجات السعادة ولوروعي في تلك الأمة قوانين  
وشرائع مغايرة لها لما كان الحال كما ذكرنا فالأمة الشكسة النائية في  
بيداء الجبال يناسبها من القوانين ما كان قاسياً رادعاً لشكيمتها  
كأفا من غلوائها وهذا بخلاف الأمة التي استنارت عقولها وتمحلت

(١) هذا الشرط خاص بأعمال الغير التي علم بها المشرع وسكت

ابناؤها بخلال الفضائل كالصدق وطهارة الذمة واغائة الملهوف والحنو  
على الضعيف والجندى العمارية . ولو عكس الامر وسنت القوانين الصارمة  
لتملك الامة الفاضلة والقوانين الرفيعة للامة الجاهلة لاختل نظام المجتمع  
الانسانى وتداعت أركان العمارية

وعلى هذا نقول اذا تحولت الامة من حال النقص الى حال  
الكمال او بالعكس فمن الحكمة والعدل ان تحول القوانين تبعاً لتحول  
الامة من حال الى حال فاذن تحول القوانين التابع لتغير الامة قد  
يكون من صارم الى رقيق وبالعكس تبعاً لحال الامة

ومن تأمل القوانين البشرية ارضعية يتضح له صحة ما قلناه  
فقوانين الدول العظيمة منذ مئتين من السنين لا تناسب حالها الآن  
ولذا نسخت بقوانينها الحديثة ومن نظر في تاريخ الدولتين الانجليزية  
والفرنسية وغيرها يعلم صحة ما قلناه

اذا وضع هذا علمت حكمة النسخ في الشرائع السماوية وانه آت  
على مقتضى الحكمة ومحجة العدالة وها نحن شارحوه بتوفيق الله  
ناهجين المنهج الذى سلكه علماءنا الاعلام فنقول .

النسخ هو تبين انتهاء مدة العمل بالحكم الاول . بمعنى ان ذلك  
الحكم يكون خالياً من التأييد والتوقيت موافقاً لما تقتضيه المصلحة  
حتى اذا زالت موافقته لها بتغير الاحوال المقتضية حكماً آخر مغايراً  
للحكم المذكور يأتى ذلك الحكم الآخر منها على انتهاء مدة العمل  
بالحكم الاول فيكون منسوخاً والثانى ناسخاً ومما تقدم ومن هنا يعلم

ان نسخ الاحكام لا يكون الا في الاوامر والنواهي لانها ما أخذها لافي الاخبار كقصاص المتقدمين المقصود منها الاتعاض والاعتبار وغيرها من أنواع الخبر وانه لا يكون في الاحكام الكلية المتعلقة بمقاصد الشرائع الخمسة التي سبق ذكرها في (المقدمة) بل في الجزئيات التي هي وسائل الوصول اليها وهي عبارة عن الاحكام الفرعية العملية فلا نسخ في الحكم المتعلق بحفظ النفس او العقل او النسل او المال مثلا بأن يباح اهدار الدم او ستر العقل وسلب المال - ولا في الاحكام الاعتقادية كاعتقاد ان الله عالم وقادر واعتقاد كمال الانبياء والرسول عليهم الصلاة والسلام الى غير ذلك من العقائد الدينية - ولا في الاحكام المشتملة على التأييد نحو قوله تعالى في سورة الثور (والذين يرمون المحصنات المؤمنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا) ونحو قوله تعالى في سورة الاحزاب (ولا تنكحوا أزواجه من بعده أبدا - ولا في الاحكام المؤقتة نحو (حرّم كذا سنة) فانه عند انتهاء السنة يابغوا الحكم من نفسه بدون حاجة الى الاثيان بحكم آخر يخالف له مابين انتهاء مدة العمل به فمحله الاحكام الفرعية العملية الحالية عن التأييد والتوقيت

ومن هنا تعلم حكمة نسخ بعض الشرائع بعضاً ونسخ بعض أحكام الشريعة الواحدة ببعضها وان ذلك ليس طريقالطعن الطاعنين ولذا اتفقت عليه العيسويون والمحمديون (١) خلافاً لابي مسلم الاصفهاني

(١) وخلافاً للموسويين مستدلين بظاهر عبارة التوراة التي

كما هو مدون في غالب كتب الاصول . قال في الاصحاح التاسع عشر من انجيل متى ( ان موسى من أجل قساوة قلوبكم أذن لكم ان تطلقوا نساءكم ولكن من البدء لم يكن هكذا وأقول لكم ان من طلق امرأته الا بسبب الزنا وتزوج بأخرى يزني والذي يتزوج بمطلقة يزني ) فهذا صريح في النسخ وفي بيان حكمته

ويشترط في النسخ زيادة على ما تقدم التمكن من اعتقاد الحكم الاول دون العمل به بدليل فرض الصلاة خمسين ليلة الاسراء وارجاعها خمسا تلك الليلة قبل العمل - ولا يكون الاجماع والقباس ناسخين للكتاب والسنة لانهما ظنيان وينسخ الكتاب والسنة بالكتاب والسنة غير الظنية متفقين ومختلفين لانهما في درجة واحدة مثال نسخ الكتاب بالكتاب وبالسنة أيضاً آية الوصية وهي قوله تعالى « كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيراً (اي مالا) الوصية للوالدين والاقربين » فانها نسخت بآية الميراث وهي قوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) وبقوله صلى الله عليه وسلم ( ان الله اعطى كل ذي حق حقه الا الوصية لو ارث ) ومثال نسخ السنة بالسنة قول النبي عليه السلام (كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها) - ومثال نسخ السنة بالكتاب قوله تعالى ( فول وجوهك شطر المسجد الحرام ) فإنه ناسخ لتوجهه عليه السلام الى بيت المقدس مفادها ان العمل بها باق مادامت السموات والارض ويرد عليهم بأن المقصود من ذلك انما هو طول المدة

والنسخ أنواع - الأول - نسخ الحكم والتلاوة كالذي نسخ  
من سورة الاحزاب فإنه ورد أنها كانت تعادل سورة البقرة  
الثاني - نسخ الحكم (١) دون التلاوة كآية الوصية المتقدمة  
وكقوله تعالى « واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم الخ ... » فإنها  
نسخت بآية الرجم  
الثالث - نسخ التلاوة دون الحكم (٢) كقراءة ابن عباس  
(والسارق والسارقة فاقطعوا أيماهما) وكقراءة ابن مسعود في كفارة  
اليمين (فص - يام ثلاثة أيام متتابعات) ومعنى نسخ التلاوة أنه  
لا يتعبد بقراءتها

### ❖ الركن الثاني السنة ❖

هي ما صدر عنه صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً والمنقول  
عنه عليه السلام اما متواتراً (٣) - وهو ما نقله في كل قرن من القرون

(١) فائدة ذلك ان يفهم المتأمل حكمة الشارع في نسخ هذا الحكم  
المدلول عليه بالاناطة المقروءة وان من العدل نسخه بالحكم الذي  
جاء بعده (٢) حكمة ذلك الابتلاء والاختبار ولقائل ان يقول  
ان مثل هذا لم يتوفر فيه التواتر فلذلك لا يُتَعَبَّدُ بتلاوته كآي القرآن  
الكريم وان عمل بمعناه شرعاً (٣) اختلف العلماء فمنهم من قال  
بوجود الاحاديث المتواترة القولية واختلف القائلون بذلك في عددها  
ومنهم من قال بعدم وجود التواتر القولي في السنة اما العملي كتواتر  
الصلاة والصوم على السكينة المعروفة فلا خلاف في وجوده

الثلاثة (١) جمع كثير يؤمن تواطؤهم على الكذب ولا يشترط فيه امر  
آخر وراء ذلك وحكمه انه يوجب علماً يقينياً ضرورياً - واما مشهور -  
وهو ما بلغ حد التواتر في القرنين الأخيرين وحكمه انه يوجب علماً  
تطمئن به النفس

واما خبر آحاد - وهو ما غير المتواتر والمشهور وحكمه افادة غلبة  
الظن بدليل قوله تعالى ( فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا  
في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون ) لأن امر  
الطائفة المتفقهة بالانذار ( التعليم ) ان لم يكن الغرض منه قبول ما  
أنذروا به كان لا غيباً ومعلوم ان الطائفة لا يشترط فيها بلوغ حد التواتر،  
و بدليل ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرسل الافراد من الصحابة  
لتبليغ الاحكام، و بدليل ان شهادة الشهود يعمل بها مع انها ليست  
أخباراً عن معصوم وتحتل الكذب للتحاب والتباغض . فحديث  
الآحاد المشروط في روايته الشروط الآتية يقبل بالاولى

### ﴿ الكلام على شرائط الراوي ﴾

شرائط الراوي أربعة : الاول - العقل الكامل بالبلوغ ،  
الثاني - الاسلام ، الثالث - العدالة ( وهي استقامة الدين والسيرة  
بأن يكون الدين والعقل راجحين على الهوى والشهوة ، الرابع -  
الضبط

(١) هي قرن الصحابة والتابعين وتابعيهم

وهذا الشرط متضمن لشروط أربعة - ١ - السماع ، ٢ - حفظ اللفظ ، ٣ - الثبات على الحفظ الى حين الأداء (١) ، ٤ - فهم المعنى والسماع له رخصة وعزيمة . فعزيمته الاستماع حقيقة بأن تسمع من المحدث وهو يقرأ عليك او تقرأ عليه مستفهماً منه بعد القراءة بقولك هل الامر كما قرأت فيجيب بنحو « نعم » او الاستماع حكماً كأن يرسل له رسولا او يبعث له كتاباً مختوماً على رسم الكتب ، بأن يقول : من فلان بن فلان الى فلان بن فلان ثم يبتدي بالتسمية والثناء على الله ويذكر سنده الحديث ومثله ثم يقول : اذا بلغك كتابي هذا فحدث به عنى . وهذا القسم حجة بشهادة الشهود على ان الكتاب كتابه والرسول رسوله .

ورخصته الاجازة برواية كتاب ان علم المجاز له معناه والا لا واما الحفظ فعزيمته الحفظ من وقت السماع الى وقت الاداء . ورخصته الاعتماد على الكتاب ان نظر فيه وتذكر به ما كان مسموعاً والا لا (٢) والاداء عزيمته التبليغ كما سمع بلفظه ومعناه ورخصته التأدية بالمعنى (٣) اذا كان المروي مفسراً (٤) او محكماً

(١) اي التبليغ (٢) وقد جعل هذا أصلاً في زماننا صيانة للعلم من الضياع (٣) لحديث « اذا لم تحلوا حراماً ولم تحرموا حلالاً وأصبتم المعنى فلا بأس » جواباً لقول الصحابة يا رسول الله انا نسمع منك الكلمة ولا نقدر على تأديتها كما سمعناها (٤) نحو قول النبي صلى الله عليه وسلم (الاستحاضة تنوذاً لوقت كل صلاة)

لا يحتمل غير معناه متى كان الراوي عارفاً بوجود اللغة سواء كان فقيهاً أو لا

وأما إن كان ظاهراً يحتمل غير معناه فلا يجوز نقله بالمعنى إلا إذا كان الناقل فقيهاً مجتهداً لأنه يقف على الغرض منه فبأن من الخطأ كقول النبي عليه الصلاة والسلام (من آكل لحم جزور فليتوضأ) وقوله (لا وضوء لمن لم يسم الله)

وما عدا ذلك من الأحاديث المجملة والمشككة لا يجوز روايته بالمعنى

### ﴿ الكلام على راوى الحديث ﴾

راوى الحديث إما أن يكون معروفاً بالرواية أو غير معروف بها فإما المعروف فإن كان فقيهاً (كالخلفاء الراشدين وعائشة والعبادلة ومعاذ) فتمتقبيل روايته مطلقاً وافقت القياس أو لا خلافاً لما لك رضى الله عنه فإنه قدم عليها القياس في رواية عنه وإن كان غير فقيه كأبي هريرة وانس لا تقبل إلا إذا وافقت القياس لأن الرواية بالمعنى كانت شائعة فإذا لم يكن الراوى فقيهاً فلا يؤمن من تركه شيئاً من المعنى أو إدخاله شيئاً غيره مما يوجب خروجه عن القياس كحديث المصراة<sup>(١)</sup> وهو ما روى (إن من اشترى شاة فوجدها محملة فهو بخير النظرين

(١) صرّيت الشاة جمعت لبنها في ضرعها بالشد

الى ثلاثة أيام ان رضيتها امسكها وان سخطها ردها ورد معها صاعاً من  
 تمر) فان الامر برد صاع من تمر بدل اللبن مخالف للقياس الصحيح  
 من كل وجه لان تقدير ضمان العدوان بالمثل في المثليات ثابت بقوله  
 تعالى « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم »  
 وتقديره بالقيمة في القيميات ثابت بقوله صلى الله عليه وسلم « من اعتق  
 شقصا في عبد قوم عليه نصيب شريكه ان كان موسرا (١) والقيمة  
 النقدان والصاع من التمر بالنسبة للبن ليس من القيميات ولا من  
 المثليات - وانما عد هذا من ضمان العدوان لانه ظهر بعد فسخ العقدان  
 تصرف المشتري في الشاة بحلمها ليس برضا صاحبها الا ان رضاه كان  
 على تقدير ان تكون ملكا للمشتري فثبت فيه الضمان قياساً على ضمان  
 العدوان الصريح

وأما غير المعروف بالرواية بأن روي حديثاً او حديثين مثلاً فان ظهر  
 حديثه في السلف وشهدوا بصحة ما رواه او سكتوا عنه كان كحديث  
 المعروف بالرواية لأن السكوت في موضع الحاجة بيان ولا يُستهم  
 السلف بالتقصير - وان قبله البعض ورده البعض الآخر فان وافق  
 القياس وروي عن الثقات قبل ( كحديث معقل بن سنان في يروع  
 وقد مات عنها زوجها هلال بن مرّة وما سمي لها مهراً فقتضى لها النبي  
 بمهر المثل) فان ابن مسعود قبله ورده على كرم الله وجهه وعملنا بهذا  
 الحديث لنقل الثقات عنه روايته ( كسروق والحسن البصري وعلقمة

(١) فان كان معسراً سعي العبد في دفع القيمة

وغيرهم) ولموافقته القياس عندنا لأن مهر المثل لما كان واجباً بالعقد  
 وجب ان يؤكده الموت كالمسمى لان الموت كالدخول بدليل ان  
 كلا يوجب العدة خلافاً للشافعي فانه مخالف للقياس عنده لان المعقود  
 عليه وهو البضع عاد اليها سالماً كما لو طلقها قبل الدخول

اما اذا رده الكل فلا يقبل كحديث فاطمة بنت قيس المفيد  
 عدم النفقة والسكنى في الطلاق البائن لأن عمر رضى الله عنه رده  
 بمحضر من الصحابة اذ قال كيف نترك كلام الله اعنى قوله تعالى  
 (أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم) بقول امرأة اما اذا لم تظهر  
 روايته في السلف فيجوز العمل بها في بقية القرون الثلاثة ان وافقت  
 قياساً لعدم فشو الكذب فيها بدليل قول النبي عليه السلام «خيركم  
 قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يفشو الكذب»  
 اما ما روى بعد القرون الثلاثة فلا يعمل به

### ﴿ انقطاع الحديث ﴾

الحديث المنقطع نوعان ظاهر الا تقطاع وباطنه  
 فالاول «ويسمى» مرسل وهو ما ترك فيه الراوى واحداً او اكثر  
 وفي اصطلاح المحدثين ان كان المتروك واحداً صحابياً سواء كان الراوى  
 تابعياً او غير تابعي يسمى مرسل  
 وان كان المتروك غير صحابي سمي منقطعاً

وان كان اثنين فأكثر يسمي معضلا  
 وفي اصطلاح الأصوليين يشمل المرسل هذه الأقسام الثلاثة  
 وهو أربعة أقسام: الاول مرسل الصحابي - الثاني مرسل القرن  
 الثاني والثالث - الثالث مرسل العدل في كل عصر - الرابع المرسل  
 من وجه (١) والمستند من آخر

فأما مرسل الصحابي فيقبل بالاجماع كمراسيل ابن عمر رضى  
 الله عنه لاحتمال سماعه من النبي عليه السلام  
 وأما مرسل القرن الثاني والثالث فيقبل لأن الثقات من  
 التابعين أرسلوا أحاديثهم وقبل ذلك منهم فكان اجماعاً على القبول  
 والاجماع حجة

وأما الثالث والرابع ففيهما خلاف

( والثاني ) المنقطع باطناً وهذا الانقطاع اما لفقد راويه شرطاً  
 من شرائط الراوى المتقدمة وأما لمعارضته بالأقوى منه كحديث  
 فاطمة بنت قيس المتقدم المعارض بقوله تعالى ( أسكنوهن الآيات )  
 - وكحديث القضاء بشاهد ويمين وهو حديث آحاد معارض بالحديث

(١) وذلك مثل حديث ( لانكاح الابولى ) فقد رواه اسرائيل  
 ابن يونس مسنداً وشعبة وسفيان الثوري مرسلين رده قال ان ارساله  
 من قبيل الجرح واسناده من قبيل التعديل والاول مقدم على الثاني  
 ومن قبله قال ان المرسل ساكت والمستند ناطق والساكت لا يعارض  
 الناطق

المشهور وهو ( البيئمة على من ادعى واليمين على من انكر )  
 واما لشذوذ الحديث وندرته بين الصحابة في حادثة اشتهرت  
 بينهم كحادثة الجهر بالتسمية في الصلاة ورفع اليدين في الركوع وعند  
 الرفع منه فان الحادثة لما كانت مشهورة احتاج كل مكلف الى معرفة  
 حكمها فلو كان الخبر صحيحا ثابتا لاشتهر بينهم لاهتمامهم بأمر الدين اذ ذاك  
 واما لاعراض الصحابة عن الاحتجاج به فيما ظهر فيه خلافهم  
 كحديث ( الطلاق بالرجال والعدة بالنساء ) فان الصحابة اختلفوا  
 في ذلك ولم يسمع ان احدا منهم احتج بهذا الحديث فعلم من ذلك  
 انه غير ثابت خلافا للشافعي رضى الله عنه فانه قال يقبل اذا صح  
 سنده - ومثل ذلك حديث ( ابتغوا في اموال اليتامى خبيرا كيلا  
 تأكلها الصدقة ) فان الصحابة اختلفوا في وجوب الزكاة على الصبي  
 ولم يحتج احد منهم بهذا الحديث فيكون غير ثابت او مندوخا  
 او يكون المراد بالصدقة غير الزكاة والمنقطع باطنا مردود بجميع انواعه

### ﴿ الطعن في الحديث ﴾

الطعن في الحديث اما من الروى عنه او من غيره فالطعن  
 من الاول اما بالقول بان يقول كذب علي فلان في روايته عنى كذا  
 واما بالعمل بان يعمل بعد الرواية عنه بخلافه (١) كما روى عن عائشة

(١) اما لو عمل بخلافه قبل الرواية عنه فلا يكون طعنا لجواز انه  
 وقف على الحديث بعد العمل بخلافه وبعد الوقوف عليه رواه عنه غيره

أما قالت ( إيمان امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ) وزوجت  
بعد ذلك بنت أخيها عبد الرحمن وهو غائب

وأما بأن يمتنع عن العمل به كما روي عن ابن عمر أن النبي صلى  
الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس منه وقد  
روى عن مجاهد أنه قال صحبت ابن عمر عشرين سنة فلم أراه رفع  
يديه إلا في تكبيرة الأحرام

والطعن من الغير كأن يعمل الصحابي بخلافه مع كونه ظاهراً  
لا يحتمل الخفاء (١) مثل ما رواه عبادة بن الصامت من أن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال ( البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ) فإن عمر  
نفي رجلاً لذلك فلحق بالروم مرتداً فخاف أن لا ينفي أحداً أبداً فعملنا  
من ذلك أن النبي إنما كان من طريق السياسة لأن عمر كان متولياً  
الخلافه ويعاني من أحكام العقوبات معاناة لا تخفى معها تلك  
الأحكام عليه

ولا يعد طعناً ما ارتكبه الراوي بالاجتهاد كأخذه النبي معقداً  
حله اجتهاداً كما حصل من ابن عباس رضي الله عنهما

(١) أما إذا كان يحتمل الخفاء فعمل الصحابي بخلافه لا يكون  
طعناً فيه كما ورد من عدم عمل أبي موسى الأشعري بحديث الفقهية في  
الصلاة المفيد نقض الوضوء فإن حصول الفقهية فيها زمن الرسول عليه  
السلام نادر جداً

ولا التدليس (١) ولا ركض الدابة ولا المزاح انصدق ولا  
 حداثة السن عند التحمل بشرط التثبت من الرواية (٢) والمحافظة  
 عليها الى حين الأداء في الكبر ولا عدم الاعتياد على الرواية ولا الانكباب  
 على الفقه

### ﴿ الكلام على محل الخبر ﴾

#### ﴿ بالنظر لشهادة الآحاد ورواياتهم ﴾

محل الخبر هو الحادثة التي ورد فيها وهي اما حقوق الله او  
 حقوق العباد

فالأول عبادات كالصلاة والصوم وعتوبات كالرجم والجلد  
 والكفارات . فالعبادات تقبل فيها رواية الآحاد وتثبت بها أحكامها  
 الشرعية بالشروط المتقدمة المذكورة في الرواية فلا تقبل فيها رواية  
 فاسق ولا مستور الحال وان كان يقبل قول الاخير اخبارا في الديانات كقوله  
 ان هذا الماء طاهر او نجس ان انضم اليه تحرى المخبر لما في ذلك من دفع

(١) كأن يذكر في سند الحديث انه حديثه فلان ويكون شيخ  
 شيخه ومعاصرا له ايها ما منه أنه أخذ عنه لاعن تلميذه او يقول حدثنا  
 فلان كالحسن مثلا ويكون هذا الاسم مشتركا فلا يميز المروي عنه ايها ما  
 بانه الحسن البصري مثلا لكونه ثقة الى غير ذلك من مسائل  
 التدليس المعروفة

(٢) كابن عباس فانه سمع صغيرا وحدث كبيرا

الخرج والمشقة بخلاف الاحاديث فان ناقلها هم العلماء الاتقياء  
ويستثنى من ذلك رؤية هلال رمضان فلا بد في الاخبار بهما من العدد  
والعدالة لكثرة التدليس في ذلك وأما العقوبات فقليل تثبت برواية  
الأحاد بالشروط المتقدمة وقليل لان في رواية الأحاد شبهة يدرأ  
بها الحد وانما تثبت باخبار الشهود قضاء على خلاف القياس

والثاني وهو حقوق العباد ينقسم الى ثلاثة أقسام - ما فيه الزام  
محض - كالبيع والشراء ومالا الزام فيه بالكفاية كالتوكيل والوديعة  
والاذن في التجارة و كالمسائل - وما فيه الاضرار كعزل الوكيل لانه  
من حيث انه يترتب عليه بطلان تصرف الوكيل في المستقبل الزام  
ومن حيث ان الموكل يتصرف في حق نفسه من عزل الوكيل وعدمه  
كيف شاء لا الزام فيه والاقسام الثلاثة تثبت احكامها الشرعية برواية  
الأحاد بالشروط السابقة - واما ثبوت وقائعها بشهادة الشهود فما  
كان منها فيه الزام محض تقبل فيه الشهادة بشرط لفظ اشهد والعدد  
عند الامكان (١)

وولاية الشاهد مع توفر شروط الرواة فلا تقبل فيها شهادة الفاسق  
ولا الصبي ولا العبد صيانة لحقوق العباد - ومالا الزام فيه كتوكيل  
الوكيل لا يشترط فيه بالنسبة للشهادة الا التمييز اما ما فيه الزام من وجه  
دون آخر فان كان المخبر وكيلا او رسولا قبل خبره ولو واحدا غير

(١) احترز بذلك عما لا يتأني فيه العدد كأخبار القابلة ان  
المولود الذي خطفه طائر مثلا عند ولادته ذكر لا أنثى

عدل لقيامه مقام الموركل او المرسل بخلاف ما لو كان فضولياً فإنه يشترط فيه احد الامرين: العدد أو العدالة

### ❖ أنواع الخبر ❖

أنواع الخبر أربعة : الاول ما علم صدقه كخبر الرسول عليه السلام وحكمه اعتقاد صدقه والاثبات به . والثاني ما علم كذبه كدعوى فرعون الربوبية وحكمه اعتقاد البطلان والاشتغال برده . الثالث ما يحتملها بلا رجحان كخبر الفاسق فإنه يحتمل الصدق نظراً لدينه وعقله والكذب نظراً لتعاطفه محظور دينه وحكمه التوقف فيه لاستواء الامرين قال تعالى ( يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ) الرابع ما يترجح صدقه على كذبه كخبر العدل المستجمع لشرائط الرواة وحكمه العمل به بلا لزوم اعتقاد يقيني

### ❖ فعله عليه السلام ❖

ان علمت صفة فعله عليه السلام من الوجوب والندب والاباحة فامته مثله بشرط ان يكون الفعل قصدياً لا غير قصدي كأن يفعل نسياناً . ويشترط ان لا يكون طبيعياً فيخرج نحو الأكل والشرب وان لا يكون غير مخصوص به كوجوب التهجيد ليلاً وصلوة الضحى وزواج تسع من النساء . وان لم تعلم صفة فعله فيباح لأنه القدر المتيقن